د. غسان إبراهيم الشمري – جامعة طيبة كلية الآداب بينبع– السعودية

عن أسس اللسانيات المعرفية ومبادئها العامة

تقديم

ترتبط اللسانيات المعرفية، من وجهة نظر تاريخية، بمجموعة من الأعمال التي ظهرت على الخصوص ابتداء من منتصف السبعينيات، على يد أمثال روش (1977) Rosch وليكوف (1982) Lakoff وليكوف وجونسون (1980) ولنكيكر (1987) Langacker وتالمي (2000) Talmy وفوكونييه (1984) Fauconnier وآخرين.[i] وكلها أعمال تلتقي، رغم اختلافها، في مجموعة من الأسس والمبادئ النظرية والمنهجية التي تعتبر الظاهرة اللغوية ظاهرة نفسية ذهنية لا يمكن فهمها إلا في علاقتها بباقي الظواهر الذهنية الأخرى المرتبطة بطبيعة المقوّلة البشرية وبمختلف الاستراتيجيات الإدراكية والمعرفية التي تحدد صلة الإنسان بعالمه.

ورغم تداخل هذه الأسس والمبادئ النظرية والمنهجية وتعدد صيغها في الأعمال الممثلة للسانيات المعرفية، يحاول البحث في محور أول توضيح بعض من هذه الأسس النظرية، ويحاول في محور ثان تناول بعض المبادئ المؤسِّسة المحددة لطبيعة التصور اللغوي في النهج المعرفي. ويوضح في محور ثالث ما ينتج عن الأسس والمبادئ المذكورة من تصورات تتعلق بمفهوم الإحالة اللغوية داخل اللسانيات المعرفية.

1 أسس نظرية

نتناول في هذا المحور أساسين نظريين من أسس اللسانيات المعرفية، هما الموقف الذهني/النفسي والموقف التأليفي.

– الموقف الذهني/النفسي

تعتبر كل نظرية لغوية نظرية ذهنية/نفسية، بموجب هذا الموقف، إذا افترضت أن اللغة موضوع نفسي، وأن بناء التعابير اللغوية ليس إلا جزءا من العمليات النفسية أو الذهنية التي تقوم عليها مختلف القدرات المعرفية لدى الإنسان. فالهدف الذي تسعى إليه أي نظرية لغوية نفسية، ليس ربط اللغة بنموذج رياضي/منطقي، كما في نظرية النماذج المنطقية النظرية، ولا ربطها مباشرة بالعالم، كما في النظريات البيئية، وإنما هدفها أن توضح الكيفية التي ترتبط بها اللغة والعالم ببعضهما في الذهن البشري، لتبيان الصورة التي يتعالق بها التمثيل الذهني للجمل والتمثيل الذهني للعالم. وتندرج اللسانيات المعرفية في هذا الإطار، لانطلاقها من مسلمة ذهنية مفادها أن اللغة الطبيعية بنية معلومات مرمزة في الذهن البشري، أو هي تمثيل ذهني. ومن ثمة فإن المعلومات التي تحملها اللغة مصوغة بالطريقة التي ينظم بها الذهن التجربة، ولا يمكن لهذه المعلومات المتجلية في التمثيلات اللغوية أن تحيل على العالم الواقعي، كما في نظريات أخرى، وإنما على عالم مسقط ناتج عن هذه البنية ووليد التنظيم الذهني المذكور.[ii]

وبهذا فإن تصور موضوع الإحالة اللغوية في إطار اللسانيات المعرفية، وبناء على المسلمة الذهنية خاصة، يعني، كما سنفصل في فقرة لاحقة، أن البشر لا يتحدثون عن الأشياء إلا بفضل امتلاكهم تمثيلات ذهنية عنها. فإذا لم يكن لكيان مثل *ك* في العالم الواقعي تمثيل في ذهن المتكلم م، فإن *ك* لا وجود له عند م، أو ليس في متناول م، فلا تمكن

الإحالة عليه في قول معين. ولذلك فليس وجود *ك* الواقعي شرطا كافيا لقدرة م على الإحالة عليه، كما أن هذا الوجود الواقعي ليس شرطا ضروريا، إذ هناك عدد من الكيانات يحيل عليها المتكلمون وليس لها مقابلات ملائمة في العالم الواقعي، كالكيانات في الصور الذهنية والأحلام والهلوسات. إن الإحالة إذن، علاقة قائمة بين التعابير اللغوية وبين تأويلات المتكلمين للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل ناتجا عن تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا.

– الموقف التأليفي

مفاد هذا الموقف أن من الخصائص الجوهرية التي تتفرد بها اللغة الطبيعية خصيصتها التأليفية، أي قدرة متكلميها على خلق عدد لا محدود من الأقوال وفهمها انطلاقا من التأليف بين عناصر محدودة العدد، تبعا لمبادئ معينة أو قواعد. وتعتبر هذه الخصيصة، المرتبطة بمفهوم النسق التوليدي، من الخصائص الجوهرية في تصور النحو التوليدي بمعناه الحديث، عند شومسكي، الذي انبنى على التطور الذي حصل في التقنيات الصورية لوصف القواعد وأنساق القواعد، والذي اشتق من العمل المتعلق بأسس الرياضيات خلال النصف الأول من القرن العشرين. وهي التقنيات نفسها التي قادت إلى تطوير الحاسوب.

وعندما نضع التأليفية في إطار الموقف الذهني من موضوع اللغة، تصبح المسألة كالتالي: بما أن عدد الأقوال الممكنة في اللغة الطبيعية عدد لا محدود، فإن مستعملي اللغة لا يمكنهم تخزين الأقوال في رؤوسهم؛ بل إن رصد المعرفة اللغوية بطابعها الإبداعي يتطلب مكونين. الأول لائحة محدودة من العناصر البنيوية الصالحة للتأليف، وهي المسماة عادة "معجما"؛ والثاني مجموعة محدودة من المبادئ والقواعد للتأليف بين العناصر المذكورة، أو ما يسمى "نحوا".

وعن الموقف الذهني والتأليفية ينتج سؤال الاكتساب: كيف تقوم في ذهن الطفل قواعد لغته؟ وما هي المعرفة المسبقة التي يجب أن يملكها الطفل حتى يتمكن من لغته؟ وهو السؤال الذي يعبر عنه عادة باصطلاح *فقر المنبه*، ومفاده أن الطفل يجد نفسه أمام عدد من التعميمات المختلفة الممكنة للمعطيات، لكنه ينشأ بالتعميم "الصائب" الذي يوافق تعميمات المجموعة اللغوية؛ أي أنه يعرف مسبقا الاختيار المناسب. ومن ثمة يكون على النظرية اللسانية أن تجيب عن "مفارقة اكتساب اللغة" هذه. وذلك بتحديد خصائص المعرفة الوظيفية اللغوية التي لا تتعلم، وإنما تشكل أساس التعلم. وهو ما يصطلح عليه بالنحو الكلي.

ومن المبادئ المؤسسة التي تميز مشروع اللسانيات المعرفية وتمثل قاعدة مشتركة في أعمال اللسانيين المعرفيين، مبدأ التعميم المتعلق بتخصيص الأسس العامة المتحكمة في كل ظواهر اللغة الطبيعية؛ والمبدأ المعرفي المتعلق بتخصيص المبادئ اللغوية التي توافق المعارف التي تم التوصل إليها عن الذهن/الدماغ البشري في مجالات علمية أخرى؛ ومبدأ التجسيد المتعلق بمركزية جسد الإنسان وبنيته المعرفية النوعية في تحديد تصوره للعالم المحيط به. ونتناول في ما يلي هذه المبادئ تباعا.

2 مبادئ مؤسِّسة

ومن أبرزها مبدأ التعميم (Generalization Principle) والمبدأ المعرفي (Cognitive Principle) ومبدأ التجسيد (Embodiment) .

أ. مبدأ التعميم

يعتبر اللسانيون المعرفيون أن هناك مبادئ مُبَنْيِنَة مشتركة تهم مختلف مظاهر اللغة، ومن مهام اللسانيات الكشف عنها. فقد قامت دراسة اللغة في اللسانيات الحديثة، في الغالب، على الفصل بين مجالات كالصواتة (لدراسة الصوت)، والدلالة (لمعنى الكلمات والجمل)، والذريعيات (للمعنى في السياق)، والصرف (لبنية الكلمة)، والتركيب (لبنية الجملة)، الخ. ويصدق هذا على الخصوص، في المقاربات الصورية التي تنمذج اللغة على أساس آليات أو إجراءات واضحة تعمل على أوليات نظرية لإنتاج البنيات اللغوية في لغة معينة. فتستدل هذه المقاربات، مثلا، على أن هناك مجالات كالصواتة والدلالة والتركيب تتعلق بأنماط مختلفة من المبادئ المبَنْيِنَة العاملة على أنواع مختلفة من الأوليات. وهكذا يعتبر "قالب" التركيب مثلا مجالا ذهنيا يعنى ببناء الكلمات في جمل؛ بينما يعنى "قالب" الصواتة ببناء الأصوات في بنيات تسمح بها قواعد اللغات الطبيعية.

ويرى اللسانيون المعرفيون أن الأغراض العملية قد تدعو، عادة، إلى التعامل مع مجالات كالتركيب والدلالة والصواتة باعتبارها متمايزة مفهوميا؛ إذ تقتضي دراسة التنظيم التركيبي، مثلا، دراسة نمط مختلف من الظواهر المعرفية واللغوية، عما تقتضيه دراسة التنظيم الصواتي. إلا أن اللسانيات المعرفية، تبعا لمبدأ التعميم، لا توافق على اعتبار أن "القوالب" أو "الأنساق الفرعية" للغة منظمة بكيفيات مختلفة، أو حتى على اعتبار أن هذه القوالب أو الأنساق الفرعية موجودة أصلا.

ومن المجالات اللغوية التي توضح الكيفية التي يمكن أن تشترك بها مكونات لغوية منفصلة في الظاهر، في سمات تنظيمية أساسية مشتركة، مجال المقُوَلة والتعدد الدلالي والاستعارة.

- المقوَلة

من المكتسبات الحديثة في علم النفس المعرفي أن المقوَلة لا تقوم على معايير صارمة. وهذا يعني أن الأمر لا يتعلق بكون الشيء "ينتمي أو لا ينتمي" إلى المقُولة على أساس معايير واضحة. بل إن المقُولات لدى الإنسان عادة ما تكون مبهمة من حيث طبيعتها، فتبدو بعض العناصر أكثر مركزية في المقُولة من غيرها، بينما تبدو أخرى أكثر قربا من المحيط أو الهامش. وتخضع درجة المركزية هذه، عادة، إلى الكيفية التي نتعامل بها مع مقُولة معينة في زمن معين. مثال ذلك أننا قد نعتبر وعاءا معينا الممثل الأفضل لمقُولة الفناجين، وهو فنجان يكاد طوله يساوي عرضه، ويملك عروة وصحنا قاعديا صغيرا. لكن هذا لا يمنعنا، عند شرب القهوة في وعاء يملك خصائص مختلفة، كأن يكون عرضه أكبر من طوله ولا يملك صحنا قاعديا صغيرا ولا عروة، من أن نحيل عليه باعتباره فنجانا. وقد يحصل أن نتناول حساء بملعقة من نفس الوعاء، فنحيل عليه إذاك باعتباره زبدية. وهذا يبين أن المقوَلة عملية تتصف بالإبهام –إذ في أي نقطة بالضبط يصبح الفنجان زبدية؟–؛ وأن طبيعة تعاملنا مع كيان معين يمكن أن تؤثر في كيفية مقوَلته.

ورغم أن أعضاء مقُولة معينة، كمقُولة الفناجين مثلا، يمكن أن تصنَّف على أساس كونها أكثر أو أقل تمثيلية للمقُولة، فإن كل عضو منها يبدو مشابها لباقي الأعضاء من جوانب مختلفة. فبينما تمتلك بعض الفناجين صحنا صغيرا وعروة، وتستعمل عادة لشرب سوائل ساخنة كالشاي والقهوة، فإن أخرى لا تمتلكها وتشرب فيها على الأرجح سوائل أخرى، وذلك لا يمنع من وجود علاقة معينة بينهما. وتسمى هذه العلاقة التي تربط بين مختلف أعضاء مقُولة معينة على أساس القرب أو البعد النسبيين من المركز، علاقة تشابه أسري.

ويرى اللسانيون المعرفيون أن الإبهام والتشابه الأسري لا ينطبق فقط في حالة الموضوعات الفيزيائية، كالفناجين في المثال السابق، بل ينطبقان كذلك في حالة المقُولات اللغوية كالصرفيات (morphemes) والكلمات وباقي المقولات سواء تعلقت بالصرف أو الصواتة أو التركيب. فرغم وجود علاقات واضحة تربط بين هذه المقولات اللغوية، يستدل اللسانيون المعرفيون على أنها لا تتصرف بكيفية موحَّدة.

ففي ما يخص مجال الصرف، نجد أن صيغة التصغير، مثلا، لا تدل فقط على صفة الصغير في الأشياء المادية، كما في جُبَيل. بل قد تعني أيضا الكمية القليلة، كما في: دريهمات؛ والتحقير، كما في؛ رُجَيل؛ والتلطف، كما في: يَابُنَيّ؟ والملاحة، كما في: لُطيِّف و مُلَيِّح. وحين تنطبق على المجردات كالزمان، تفيد تقليل المدة الزمنية، كما في: قبيل وبعيد؛ وفي انطباقها على المسافة المكانية تفيد تقليلها، كما في: دُوَيْن النهر، وفُوَيْقَ الغابة.الخ.

فليس للتصغير، في العربية، إذن، معنى واحد؛ بل يشكل مقولة من المعاني تتصرف بكيفيات مختلفة، إلا أنها تبقى متعالقة في دلالتها العامة على التقليل في الحجم أو الكمية، أو الكيفية، الخ.

ومن أمثلة انطباق مفهوم النمط النموذجي في المجال الدلالي ما أوضحه غاليم (2007) بخصوص معاني البنيات الإضافية.

فقد بين أن المعاني التي تدل عليها البنيات الإضافية تقوم في أغلب اللغات (إن لم يكن في كل اللغات) على نفس الجهاز الصوري (بما فيه إعراب الجر)؛ ولا يمكن لمعالجة قائمة على المشترك اللفظي إلا أن تعتبر هذا من قبيل الاعتباط أو الصدفة. في حين أننا نحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى غير هذا؛ أي إلى وجود علاقة ما بين معاني البنيات الإضافية تقوم على نوع من التعدد الدلالي أو التماثلات التصورية (الجزئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعتباطيا بالصورة التي توحي بها المعالجات التقليدية.

كما أن مثل هذا الافتراض يمكن من عدم تنزيل مختلف معاني الإضافة منزلة واحدة، كما هو الأمر في معالجة "المشترك اللفظي"؛ ويسمح بِتَبَيُّنِ إمكان وجود درجات من التعالقات **النمطية النموذجية** (degrees of prototypicality) بين مختلف المعاني، وتمييز بعض المعاني **المركزية** من أخرى مشتقة أو غير مركزية.

ويمكن مثل هذا الافتراض أيضا من تفسير كون هذه المجموعة من المعاني المخصوصة، دون غيرها، يعبر عنها بنفس البنية الصورية؛ وذلك بتبيان الرابط (الاستعاري أو التصوري الجزئي) الذي يربط هذه المعاني ببعضها، ويربطها بنمط نموذجي.

ويفترض غاليم (2007) أن معنى الملكية يشكل المعنى النمطي النموذجي للجر في الإضافة.

– التعدد الدلالي

التعدد الدلالي ظاهرة تتعلق بدلالة وحدة لغوية معينة على عدد من المعاني المختلفة المتعالقة. ويحاول اللسانيون المعرفيون الاستدلال على أن التعدد الدلالي لا يقتصر على معاني الكلمات ولكنه سمة أساسية في النسق اللغوي عموما، يهم مختلف مستوياته. إنه أداة للتعميم عبر ظواهر لغوية متمايزة، تمكن من الكشف عن الصلة العميقة الرابطة بين التنظيمات المعجمية والصرفية والتركيبية.

وهناك أمثلة كثيرة تدل على ورود ظاهرة التعدد الدلالي عبر مختلف مستويات النسق اللغوي. وقد اعتبر مستوى الدلالة المعجمية تقليديا، المجال الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام بهذا الخصوص للكشف عن تعدد دلالات الفعل الواحد

مثل: *ضرب* زيد عمرا، *ضرب* زيد في الأرض، *ضرب* عمرو بحظ وافر في العلم. وتعدد دلالات الحرف الواحد مثل: اللوحة *على* الطاولة (علاقة فوقية)؛ اللوحة *على* الثقب (علاقة تغطية)؛ النور *على* الجبين (علاقة علو).

لكننا نجد ظاهرة التعدد الدلالي في مستوى البنية الصرفية كذلك، حيث تعدد معاني الصيغة الواحدة، كصيغة اسم الفاعل للدلالة على القيام بالعمل المعين، مثل: *ضارب*؛ وعلى المهنة، مثل: *سائق*؛ وعلى الآلة، مثل: *حاسب* (للجهاز الآلي)؛ الخ.

كما نجدها في مستوى البنية التركيبية، حيث تعدد معاني التركيب الواحد، كتركيب الفعل المتعدي إلى اثنين، الذي قد يدل على الإعطاء كما في: أعطى زيد هندا كتابا؛ أو الإهداء كما في: أهدى زيد هندا كتابا؛ أو الإقراض كما في: أقرض زيد هندا كتابا. وكلها دلالات مختلفة، لكنها تشترك في قيامها على نقل إرادي من منفذ إلى متقبل رغم اختلاف طبيعة النقل والشروط المرتبطة به في كل حالة على حدة.

بهذا المعنى يعتبر اللسانيون المعرفيون، أن التعدد الدلالي، مثله مثل المقوَلة، ظاهرة تشترك فيها مختلف مستويات النسق اللغوي؛ وهي بذلك توحد هذه المستويات وتسمح بإبراز مبدأ التعميم كما تفترضه اللسانيات المعرفية.

– الاستعارة

تعتبر اللسانيات المعرفية أن الاستعارة سمة مركزية في اللغة الطبيعية. وتقوم على بنينة مجال تصوري معين من خلال مجال تصوري آخر. ومن خصائص الاستعارة إنتاج التوسع الدلالي، أي إبداع دلالات جديدة. ويستدل اللسانيون المعرفيون على أن الاستعارة تتجلى عبر مختلف الظواهر اللغوية وتشكل دليلا إضافيا لصالح مبدأ التعميم.

ومن أمثلة الاستعارة في المجال المعجمي، استعارة: *الجدال حرب*، التي تتجلى في جمل مثل: لا يمكن أن تدافع عن مزاعمك؛ هاجم زيد مواطن الضعف في حجتي؛ أصابت انتقاداته الهدف.

ويقوم هذا التصور الاستعاري على نمطين مختلفين من الأشياء: *الجدال* (خطاب لغوي)، *والحرب* (صراع مسلح)، يتطلبان إنجاز نمطين مختلفين من الأفعال. لكن الجدال يبنى، جزئيا، ويفهم وينجز ويتحدث عنه من خلال الحرب. فالتصور والنشاط العملي مبنيان استعاريا، والنتيجة أن اللغة كذلك.

وفي مجال التركيب، تعتبر جمل مثل: منحنا المطرُ فسحة، منحته الكرةُ الضائعة الانتصار، حيث الفاعل ليس منفذا إراديا، توسعا لتراكيب الأفعال ذات المفعولين عن طريق استعارة تقوم على أن الأحداث المسبِّبة انتقالات فيزيائية. ومما يوضح هذه الاستعارة جمل مثل: أورثَتْني صداعَ الرأس، حيث نفهم السبب المجرد من خلال تصورنا للنقل الفيزيائي. وهذا ما يسمح بتوسع استعمال التراكيب ذات المفعولين إلى الحالات التي لا تنبني على منفذ إرادي.

هكذا تبين الأمثلة السابقة المتعلقة بالمقوَلة والتعدد الدلالي والاستعارة، في رأي اللسانيين المعرفيين، وجود مبدأ تعميمي تشترك بفضله مختلف مستويات النسق اللغوي، في سمات منظِّمة عامة.

ب. المبدأ المعرفي

إذا كان مبدأ التعميم يرتبط، في اللسانيات المعرفية، بالبحث عن مبادئ للبنية اللغوية تنظِّم مختلف مستويات النسق اللغوي، فإن المبدأ المعرفي يتعلق بافتراض مفاده أن مبادئ البنية اللغوية يجب أن تعكس المبادئ التي تقوم عليها المعرفة البشرية المستقاة من مجالات علمية أخرى، وخاصة تلك التي تدخل في اهتمامات العلوم المعرفية كالفلسفة وعلم النفس والذكاء الاصطناعي والعلوم العصبية. أو بعبارة أخرى، فالمبدأ المعرفي يستلزم قيام التنظيم اللغوي على مبادئ معرفية

عامة وليست خاصة به من حيث هو تنظيم لغوي. وهذا يعني أن اللسانيات المعرفية لا تقوم على تصور قالبي للذهن، ولا تقول بوجود قالب خاص باللغة، بل ترى أن النسق اللغوي يعكس نفس المبادئ التي تنبني عليها الوظائف المعرفية العامة. ومن ذلك الانتباه والمقُولات المبهمة والاستعارة.

– الانتباه

من القدرات المعرفية العامة التي يملكها البشر، القدرة على الانتباه وعلى تحويله من مظهر إدراكي معين إلى آخر. وذلك كما يحصل، مثلا، في تتبعنا لمباراة في كرة المضرب، حيث يمكننا أن نحول الانتباه باستمرار إلى الأوضاع المختلفة للكرة، أو اللاعبين، الخ. ويرى اللسانيون المعرفيون أن اللغة كذلك تقوم على توجيه الانتباه إلى مظاهر معينة من الوضع المرمَّز لغويا.

ويتجلى ذلك في استخدام التراكيب اللغوية لتوجيه الانتباه إلى مظاهر مختلفة داخل وضع معين، كما تدل على ذلك الكيفيات المختلفة التي يمكن عن طريقها، مثلا، إبراز جوانب معينة من وضع يدوس فيه طفل مزهرية مسببا تحطيمها، مثلما تدل على ذلك الجمل التالية: داس الطفل المزهرية؛ تعرضت المزهرية للدوس؛ تحطمت المزهرية إلى أجزاء؛ المزهرية عبارة عن أجزاء. وبذلك، تختص هذه التراكيب المختلفة بتوجيه الانتباه إلى مظاهر مختلفة داخل الوضع الموصوف. وهو ما يدل، في نظر اللسانيين المعرفيين،[iii] على أن اللغة تعكس عمل قدرة معرفية عامة هي الانتباه.

– المقولات المبهمة والاستعارة

إن ما رأيناه آنفا بخصوص الإبهام الذي تتصف به المقولات اللغوية، وبخصوص ورود الاستعارة في مختلف مستويات النسق اللغوي، يعتمد أيضا حجة لصالح المبدأ المعرفي. وذلك على أساس أن الإبهام المقولي في اللغة انعكاس للإبهام الذي تتصف به العمليات المقولية في باقي الوظائف المعرفية الأخرى. كما أن الاستعارة ذات طابع تصوري عام وليست خاصة باللغة. بل إن الاستعارة اللغوية ليست سوى انعكاس للكيفيات ذات الطبيعة الاستعارية التي يقوم عليها تفكيرنا وأعمالنا.

ج. الذهن المجسَّد

يعتبر مفهوم التجسيد مركزيا في اللسانيات المعرفية. ويعني تأكيد أهمية التجربة الإنسانية ومركزية جسد الإنسان وبنيته المعرفية النوعية؛ وأن الذهن البشري، ومن ثمة اللغة، لا تمكن دراستهما بمعزل عن تجسيد الإنسان. وذلك خلافا لبعض المقاربات الصورية في النظرية اللسانية الحديثة، مثل نظرية النماذج الصورية التي تحاول دراسة اللغة باعتبارها نسقا منطقيا–رياضيا مجردا مفصولا عن بنية الجسد البشري.

ومما يستدعيه هذا المبدأ مفهوما التجربة المجسَّدة و المعرفة المجسَّدة.

– التجربة المجسَّدة

يستلزم مفهوم التجربة المجسَّدة أن الإنسان يملك تصورا نوعيا للعالم بسبب طبيعة جسده الفيزيائي الخاصة. وبعبارة أخرى فإن تأويل الواقع لدى الإنسان يتم إلى حد كبير من خلال طبيعة جسده.

ومن الكيفيات التي يؤثر بها تجسيدنا في طبيعة التجربة، تلك المتعلقة بمجال اللون. فبينما يملك النسق البصري البشري ثلاثة أنماط من القنوات اللونية، فإن ذواتا أخرى تملك عددا مختلفا. مثال ذلك أن النسق البصري لدى الأرانب يستخدم قناتين لونيتين، بينما يستخدم الحمام أربع قنوات. فامتلاك عدد مختلف من القنوات اللونية يؤثر في تجاربنا مع اللون، فيمكننا من إدراك ألوان معينة من ألوان الطيف دون أخرى.

وقياسا على هذا، فإن طبيعة التكوين الأحيائي لدى الإنسان (أي نمط الأعضاء الجسدية التي يملكها)، تحدد، إلى جانب طبيعة المحيط الفيزيائي الذي يتفاعل معه، باقي مظاهر تجربته. ويعرف هذا المفهوم المتعلق بكون الذوات المختلفة تملك أنماطا مختلفة من التجارب بسبب طبيعة تجسيدها، بمتغير التجسيد (variable embodiment).[iv]

- *المعرفة المجسَّدة*

يرتبط مفهوم التجربة المجسدة بمفهوم المعرفة المجسدة. ذلك أن للتجربة المجسدة، أي لكون بنيتها مستمدة، جزئيا، من طبيعة أجسادنا ومن تنظيمنا العصبي، نتائج على المعرفة. فالتصورات التي نصل إليها وطبيعة "الواقع" الذي نفكر فيه ونتحدث عنه تابعان لبنيتنا الجسدية: فلا يمكننا أن نتحدث إلا عما يمكننا إدراكه وتصوره، وهي أشياء مشتقة من التجربة المجسدة. ويجب أن يحمل الذهن، من وجهة النظر هذه، آثار هذه التجربة المجسدة.

وقد افترض مارك جونسون في كتابه الكلاسيكي: *الجسد في الذهن*، سنة 1987، أن من الكيفيات التي تعبر بها التجربة المجسدة عن نفسها في المستوى المعرفي، أنها تظهر في شكل خطاطات صُوَرية . وهي عبارة عن تصورات أولية مثل: *الاتصال* و*الوعاء*، ذات دلالة لكونها مشتقة من التجربة قبل–التصورية لدى الإنسان، أي من تجربة العالم التي تبنى مباشرة بواسطة الجسد البشري. وهذه التصورات الخطاطية الصُوَرية ليست تجريدات فارغة، وإنما تستمد مادتها، إلى حد كبير، من تجاربنا الحسية–الإدراكية التي تكونها أولا قبل تكوّن غيرها. ولقد استدل جونسون (1987) على أن هذا النمط من التصورات المجسَّدة يمكنه أن يتوسع بكيفية نسقية لإنتاج تصورات أكثر تجريدا ومجالات تصورية مبنينة.وتسمى عملية التوسع هذه، إسقاطا تصوريا (conceptual projection). ويعتبران أن التصور الاستعاري يمثل صورة من صور الإسقاط التصوري. وتبعا لهذا، فإن السبب الذي يجعلنا نتحدث عن الكينونة في حالات معينة *كالحب* أو *الهم* هو أننا نبني تصورات مجردة مثل *الحب* ونفهمها بفضل تصور أساسي هو *الوعاء*، كما في الجمل التالية: سقط زيد في حب هند؛ عمرو غارق في همومه؛ الحكومة في أزمة شديدة.

ويعتمد اللسانيون المعرفيون بهذا الخصوص على عدد من النتائج المتوصل إليها في مجالات علمية منها علم النفس التطوري. ومن ذلك أعمال عالمة النفس ماندلر Mandler (2004) حول الكيفية التي تنتج بها التجربة المجسَّدة الخطاطات الصوَرية. فقد استدلت على أن الأطفال ينتبهون، في سن مبكرة لا تتجاوز الشهرين، للأشياء والعلاقات الفضائية في محيطهم، ويستطيعون، بفضل هذه الصلة الوثيقة بالتجارب الفضائية، القيام بتجريدات عبر تجارب مماثلة وإيجاد بنيات دالة من خلال هذا النوع من العمليات. مثال ذلك أن الخطاطة الصوَرية المتعلقة *بالوعاء* لديهم أكثر من مجرد تمثيل فضائي–هندسي. إنها "نظرية" حول نمط معين من التنظيم يحتوي فيه كيان معين كيانا آخر.[v]

وبعبارة أخرى، فإن خطاطة *الوعاء* تكون دالة لأن الأوعية دالة في التجربة اليومية.

ففي وضع كالذي تصفه الجملة: الشاي في الفنجان، يستلزم الوضع الفضائي المتعلق بالحرف في دالة احتواء تشمل عددا من النتائج مثل تخصيص محل الكيان الذي يحتويه الوعاء وتحديد حركته الممكنة. فكون الشاي محتوى في الفنجان يقيه من التدفق؛ وإذا تحرك الفنجان تحرك معه الشاي.

ولهذا السبب يمكن أن يستعمل الحرف في في أوضاع غير فضائية كالأمثلة السابقة عن الكينونة في *الحب* أو *الهم*. فلأن الأوعية تقيد النشاط يصبح تصور *القوة* وحالات *كالحب* أو *الأزمة* من خلال *الاحتواء* أمرا ذا دلالة.

وتسمي ماندلر هذه العملية القائمة على تكوين خطاطات صوَرية من خلال إعادة وصف التجربة الفضائية، تحليلا للمعنى الإدراكي. وتعتبر أن أسس القدرة على بناء التصورات يتمثل في الخطاطة الصوَرية حيث يتم إسقاط بنية فضائية في بنية تصورية. كما تعتبر أن التجارب القاعدية المتكررة مع العالم تشكل الأساس الراسخ للهندسة الدلالية لدى الطفل التي تكون جاهزة قبل أن يبدأ الطفل في إنتاج اللغة. وكل هذا يعني، بعبارة أخرى، أن التجربة التي تكون ذات دلالة لدينا بفضل بنية أجسادنا، هي التي تشكل قاعدة عدد كبير من تصوراتنا الأساسية.

د. العالم المسقَط

يوصلنا مبدأ التجسيد ومفهوم المعرفة المجسَّدة كما أوضحناهما إلى مفهوم العالم المسقط الذي يشكل ركيزة أساسية في تصور اللسانيات المعرفية للعلاقة بين الذات واللغة، من جهة، والعالم المحيط، من جهة ثانية.

فمن أهم الخلاصات التي توصلت إليها مدرسة الجشطلت في علم النفس (Gestalt psychology) ، وخاصة على يد فيرتيمر Wertheimer وكوهلر Köhler وكوفكا Koffka، الاستدلال على أن الإدراك نتيجة تفاعل بين دخل خارجي وبين مبادئ نشيطة في الذهن الذي يفرض بنية معينة على هذا الدخل.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال البسيط التالي:

* *

* *

إننا نرى، بصورة طبيعية، أن النقط الأربع في هذا المثال تشكل مربعا، رغم غياب أي ترابط خطي ظاهر بينها، فنرى هذا الترابط الخطي بالذات، وليس ترابطا آخر ممكنا من وجهة منطقية مثل:X. وهذا يعني أن ما نراه لا يمكن أن يكون ذا أصل خارجي فحسب، مادام الشكل المعني مشربا بتنظيم لا وجود له في الخارج بالمعنى الفيزيائي، وليس ضروريا من الناحية المنطقية. إن التنظيم الذي يستلزم على حد سواء تقطيع الدخل الخارجي وتوحيد أجزائه المنفصلة لا يمكن أن يكون إلا جزءا من الترميز الذهني للدخل الخارجي. والسؤال المتعلق بماهية الأشياء، يرتبط بإمكان رؤيتنا إياها بهذه الطريقة أو بتلك، وبالكيفية التي تتدخل بها أنساقنا المعرفية – الإدراكية في التكوين الخلاق لأحكامنا المقولية بصدد ما نراه.

إذا ثبت إذن أن عالم التجربة مدين بهذا القدر لعمليات التنظيم الذهنية، أصبح من الأمور الجوهرية في النظرية النفسية أن تميز بعناية مصدر الدخل الخارجي من عالم التجربة. فيسمى الأول عالما واقعيا ويسمى الثاني عالما مسقطا، وإذا كان هذا التمييز مسبوقا بما يشبهه في تاريخ الفلسفة (كما عند كانت Kant خاصة)، فإن الجديد فيه هنا تطبيقه بصورة نسقية في مجال النظرية اللغوية.

هكذا إذن، لا تكون المعلومات التي تحملها اللغة معلومات بصدد العالم الواقعي. فنحن لا نستطيع الوصول الواعي إلا إلى العالم المسقط، أي إلى العالم كما ينظمه الذهن. ولا يمكن للغة أن تتحدث عن الأشياء إلا في حدود ما يسمح به هذا التنظيم.[vi] إن الكيفيات التي تتم بها التعالقات في النسق اللغوي لا تنفصل عن الكيفيات التي نجزئ بها العالم والتي تقوم على وسائلنا الإدراكية والمعرفية التابعة لقيود جشطلتية مختلفة. ومن ثمة فالمعلومات التي تحملها اللغة لا يمكن أن تكون إلا بصدد العالم المسقط، أي العالم كما تحدد تأويله الكيفية التي بنيت بها ذواتنا البشرية، أو القدرة التعبيرية لتمثلاتنا الداخلية،[vii] كما نبين في الفقرة التالية.

3. شروط صدق الجمل وإحالتها

– الإحالة والعالَم

من القضايا التي تهتم النظرية الدلالية بتفسيرها الكيفية التي ترتبط بها الإحالة وقيمة الصدق بالتعابير اللغوية. وهي الكيفية التي يعبر عنها الحس المشترك بكون التعابير اللغوية تفيد شيئا عن العالم. فعندما أقول:

(1) محمود درويش شاعر كبير

فإني أحيل على شخص واقعي في العالم الواقعي هو "محمود درويش".

ويعزز القسم الأعظم من تقاليد البحث الانجليزية – الأمريكية في مجالي الدلالة وفلسفة اللغة، موقف الحس المشترك هذا الذي يجيب عن السؤال الأنطولوجي، حول ماهية المعنى، إجابة "واقعية" تعتبر المعنى شيئا موجودا في *العالم الخارجي*.

وبغض النظر عن تفاصيل مختلف صيغ الدلالة "الواقعية"، فإن جوهرها أنها دلالة شروط صدق لأنها تهتم بشروط صدق العبارة اللغوية وليس فقط بنحويتها وملاءمتها لسياق معين. فبخلاف النظريات الدلالية التي تعتبر العبارات اللغوية ذات دلالة بفضل علاقتها بتصورات أو بعناصر مماثلة تنتمي إلى لغة ذهنية، فإن المعنى في النظريات الفريجية الجديدة، ومنها نظرية مونتيكيو، ينتج عن ربط العبارات اللغوية بكيانات غير لغوية. فتكون إحالات الجمل قضايا تحمل قيم صدق.

وتبعا لهذا ترتبط معالجة المعنى اللغوي بالعلاقات التي تقيمها اللغة بما ليس لغة، أي "بالعالم" بأشيائه وأفراده وأوضاعه... إلخ. وذلك أن اللغات تملك خاصية الإحالة على خصائص أو أشياء خارجة عنها. وبدون هذه العلاقة بأشياء العالم، يكون من المستحيل تصور اللغات البشرية.

ويقوم مفهوم الصدق هنا، على أن معنى الجملة هو ما يجعلها صادقة في الواقع. وليس هذا الذي يجعلها صادقة سوى هيئة أو تشكيل معينين لأشياء العالم. ومن ثمة فمفهوم الصدق هنا مفهوم موضوعي يجعل الجمل صادقة أو كاذبة في نموذج أو تأويل، مستقلين كليا عما إذا كنا نتعرف هذه الجمل باعتبارها كذلك. فلا غرابة إذن أن يكون للمعنى كذلك طابع موضوعي مستقل عن الأذهان الفردية، وهذا يوافق تماما واقعية فريجه.

هكذا يكون فهم الجمل قائما على ما يحدد مبدئيا شروط صدقها، أو على "معرفة الصورة التي يجب أن يكون عليها العالم لتكون صادقة". ولذلك يسمى هذا التصور دلالة *شروط الصدق*.

– الإحالة والأوضاع

تطورت خلال الثمانينيات من القرن العشرين، نظرية "واقعية" أخرى، من نظريات شروط الصدق، اعتبرت رد فعل على دلالة العوالم الممكنة، هي *دلالة الأوضاع* (Situation Semantics) كما طورها باروايز Barwise وبيري Perry خاصة، التي تربط العبارات اللغوية "*بالأوضاع*" لا بالعوالم، وهي مجموعة من "الوقائع" القائمة على علاقات بين أفراد، وتعتبر أوصافا جزئية للعالم الخارجي.

فبينما إحالة الجمل في الدلالة المفهومية –كما ورثت عن فريجه – تحدد بكيفية غير مباشرة فلا تتم دراسة العلاقة بين الجملة وبين ما تصفه، فإن دلالة الأوضاع تجعل هذه العلاقة مركزية؛ فتعوض قيم الصدق *بالأوضاع*، أو تهتم بدراسة العلاقة بين الأقوال وبين ما تصفه من أوضاع في العالم الخارجي، تشكل مكوناته القاعدية وترتبط بزمن ومكان معينين. وتكشف هذه الأوضاع البسيطة عن بعض المتشاكلات، أو الاطرادات أو الكيانات الأنطولوجية، التي تعتبر أجزاء واقعية من النظام السببي، أي العالم الطبيعي. وهي التي تكون مجموعة الأوليات الثابتة التي يقوم عليها النموذج النظري. وهي الأفراد (أو الأشياء) والخصائص والعلاقات والنقط الفضائية–الزمنية.

ومن ثمة فالمعنى موجود في التفاعل بين الكائنات الحية ومحيطها. ولذلك تنعت دلالة الأوضاع بكونها نظرية *واقعية* أو *بيئية* تعتبر أن الذهن واللغة لا يمكن أن يتطورا في عالم عديم البنية، وأن العالم الطبيعي الذي ندركه ونتحرك فيه ونتفاعل سببيا معه ونعتبر عموما جزءا منه هو مصدر البنية كلها. وما اللغة إلا ظاهرة طبيعية تنتمي إلى هذا العالم الواقعي ويجب أن تعالج كما تعالج الظواهر الطبيعية، أي بكيفية واقعية دون اللجوء إلى أشياء من قبيل التمثيلات الذهنية أو العوالم الممكنة. إن نظرية الأوضاع انتقال من دلالة العوالم الممكنة إلى دلالة العالم (الواحد) الواقعي. "فالنظرية يجب أن تكون حول العلاقة بين اللغة والعالم وليس حول العلاقة بين اللغة ونماذج للمجموعات النظرية".[viii]

– الإحالة والتصورات الذهنية

في حين تعتبر الإجابة "الواقعية" عن السؤال الأنطولوجي، كما رأينا، أن المعنى شيء موجود في العالم الخارجي، ترى الإجابة *التصورية* (conceptualist) (*النفسية*)، التي نتخذها هنا مثالا للإجابة المعرفية، أن المعنى *كيان ذهني*، وأن اللغة موقعها الذهن البشري.

فمن الطرق التي تسمح بحل مشكل الكيفية التي يتمكن بها الذهن من اللغة، إدماج هذه الأخيرة كليا في الذهن، كما تفترض ذلك الدلالة التصورية. وهو افتراض يعتبر اللغة ملكة ذهنية لها اتصال بالتصورات.

إننا نحيل على "موضوعات" ملموسة كالأشخاص والأشياء والأوضاع المحسوسة، لكننا نحيل كذلك على "موضوعات" لا نستطيع أن نلمسها. من ذلك الشخصيات الروائية والأسطورية التي لا توجد إلا في الحكايات والأساطير؛ ومع ذلك يمكننا أن نقول صدقا أو باطلا بصددها. فمن الصدق أن "ليليان" (شخصية رواية: *قصة حب مجوسية*، لعبد الرحمن منيف) امرأة مسيحية، ومن الباطل أنها زنجية إفريقية أو أنها موجودة!

وهذا الذي يصح في الشخصيات الأسطورية والروائية يصح أيضا في مثال الموضوعات الافتراضية، كما هو الحال في المربع الذي نفترضه من خلال النقط الأربع في مثال سابق.

بهذا يتضح، إذن، أن الحس المشترك والدلالة "الواقعية" يحيلان على "الموضوعات في العالم" كما لو أن الأمر بديهي وتلقائي. إلا أن تفحص فئة واسعة من الكيانات التي نحيل عليها، يظهر أن "العالم" مليء بأنواع منها يصعب تحديد وضعها الأنطولوجي.

وتعمد نظرية الدلالة التصورية إلى بناء نظرية الإحالة بدمج "العالم"، إلى جانب اللغة، في ذهن المستعمل. فيصبح التقابل بين النظريتين كالتالي:

(2) الإحالة في النظرية "الواقعية":

تحيل العبارة ع، في اللغة ل، المقُولَة في السياق س، على الكيان ك في العالم (أو في العوالم الممكنة).

(3) الإحالة في النظرية التصورية:

يحكم المتكلم م في اللغة ل على العبارة ع، المقُولة في السياق س، بأنها تحيل على الكيان ك في العالم كما يتصوره م.

إن الإحالة في النظرية التصورية تابعة في أساسها لمستعمل اللغة الذي لا يمكنه أن يحيل على كيان معين دون أن يكون له تصور معين عنه. فحتى يتلفظ المتكلم بجملة مثل:

(4) لا أدري ما هو *هذا*، لكني أراه عدة مرات في اليوم

ويعني ما تعنيه، وجب أن يكون له تصور عن كيان ما، ولو بدون تخصيصه تخصيصا تاما.

وهذا يعني أن الكينونة في *العالم كما يتصوره* المتكلم شرط ضروري لفعل الإحالة. لكن الكينونة في العالم *الواقعي* ليست شرطا ضروريا، إذ يمكن للمتكلم أن يحيل على كيانات مثل: *ليليان*، كما رأينا. كما أنها ليست شرطا كافيا، إذ يجب أن يكون للمتكلم تصور معين عن المحال عليه. والخلاصة أن الكينونة في العالم الواقعي ليست شرطا ضروريا ولا كافيا لتمكن المتكلم من الإحالة. ويبقى العامل الرئيس متعلقا بامتلاك تصور معين عن الكيان المعني.

إن الإحالة، إذن، علاقة قائمة بين التعابير اللغوية وبين تأويلات المتكلمين للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل ناتجا عن تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا.

وهذا في إطار نظرية تصورية تعتبر، كما رأينا، أن اللغة والتصورات توجدان معا في الذهن/الدماغ وترتبطان داخله، دون أن يكون هناك ترابط مباشر بين التصورات والعالم الخارجي.

إن الشبكات العصبية، من وجهة نظر علم النفس العصبي، المسؤولة عن تخزين البنيات التصورية وتحليلها محصورة في أدمغتنا؛ وليس لها ارتباط مباشر بالعالم الخارجي. ومن ثمة، فالبنيات التصورية ليست رموزا أو تمثيلات لأي شيء في العالم؛ إنها *لا تعني* شيئا؛ أو بالأحرى، هي *المعنى*: أي أنها تقوم تماما بما يفترض أن المعنى يقوم به، كتشكيل أساس الاستنتاج وإصدار الأحكام. فتكون اللغة، بذلك، دالة لارتباطها بالبنيات التصورية. إن اللغة الطبيعية تملك بنية صواتية، وتركيبية، ودلالية/تصورية. وهذه الأخيرة لا *تملك* دلالة؛ إنها *دلالة* اللغة. فهي بنية لا قصدية خالصة، كما هو حال البنيتين التركيبية والصواتية.

إن التعبير اللغوي الإشاري، نحو: *هذا* في (4)، يرتبط ببنية ذهنية (أو "عنصر إدراكي") تبنيها الأنساق الإدراكية جوابا عن إثارة صادرة عن العالم الخارجي. ورغم أن هذه البنية قد لا توافق تماما، بالضرورة، ما يوجد "فعلا في الخارج"، (وخاصة في حالة الموضوعات الافتراضية)، فإن التجربة المصاحبة لتكوينها في الذهن، هي أن هناك موضوعا معينا في العالم. ومن ثمة نتعامل مع التعابير الإشارية باعتبارها تحيل على هذا الموضوع.

وتجدر الإشارة إلى أن التصور الأساس الذي نجده في التراث العربي الإسلامي، وقبله عند أرسطو، بخصوص السؤال الأنطولوجي والسؤال الدلالي يوافق في جوهره، مع اعتبار الفوارق طبعا، الموقف الذهني النفسي الذي يعتبر المعنى (واللغة) كيانات نفسية؛ وذلك من خلال اعتبارهم الألفاظ اللغوية دالة على "*صور ذهنية*" لا على أشياء خارجية.

فقد عرفت الدلالة اللفظية في التراث العربي الإسلامي "بأن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه".[ix] فيكون ذلك مبنيا على أن الألفاظ موضوعة للمعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية.

خاتمة

قدمنا في الفقرات السابقة مجموعة من الأسس والمبادئ النظرية العامة التي تميز تصور اللسانيات المعرفية لطبيعة النسق اللغوي باعتباره نسقا معرفيا لا تمكن دراسته إلا في علاقته بمكونات الذهن المعرفية الشاملة. وذلك انطلاقا من أن البنيات اللغوية على اختلاف مستوياتها تقوم على نفس المبادئ الإدراكية والتصورية التي تنظم اشتغال الجهاز المعرفي العام لدى الإنسان وتحدد سلوكه في العالم المحيط به. وقد أبرزنا من هذه المبادئ تلك التي يشترك في اعتمادها جل اللسانيين المعرفيين على اختلاف تفاصيل نماذجهم النحوية، ومنها على الخصوص مبدأ التعميم والمبدأ المعرفي ومبدأ التجسيد.

كما قدمنا بعض الأجوبة التي تقترحها اللسانيات المعرفية، من خلال نظرية الدلالة التصورية، عن المشاكل الشائكة التي تطرحها شروط صدق الجمل وإحالتها.

هوامش

[i] انظر جيريتس (Geeraets (1991، ص. 23.

[ii] انظر جاكندوف (1987)، ص. 122. وانظر غاليم (1999)، ص. 47 وص. 52 وص. 55.

[iii] انظر على الخصوص لنكيكر (1987) وتالمي (2000).

[iv] وانظر إيفانس وكرين (2006)، صص. 44-45.

[v] انظر جونسون (1987)؛ وماندلر (2004)؛ و إيفانس وكرين (2006)، ص. 46.

[vi] انظر جاكندوف (1983)، ص. 24-25. وانظر غاليم (1999)، صص. 55-58.

[vii] وانظر غاليم (1999)، ص.58.

[viii] انظر بارواز وبيري (1985)، ص. 123. وانظر مناقشة أسس دلالة الأوضاع في غاليم (1999)، الفصل الثاني.

[ix] انظر ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص. 4. وانظر التفاصيل في غاليم (1999)، الفصل الأول.

مراجع

ابن سينا، أبو علي الحسين، *الشفاء، العبارة*، ت. م. خضيري، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1970.

غاليم، محمد، 1999، *المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

غاليم، محمد، 2007، *النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Barwise, J. and Perry ,J. 1985, " Shifting Situations and Shaken Attitudes: An Interview with Barwise and Perry", *Linguistics and Philosophy* 8.1.

Evans, V. and Green, A. 2006, *Cognitive Linguistics, an Indroduction*, Edinburgh University Press.

Fauconnier, G. 1984, *Espaces mentaux*, Minuit.

Geeraets, D. 1991, "La grammaire cognitive et l'histoire de la sémantique lexicale", *Communications, 53.*

Jackendoff, R. 1983, *Semantics and Cognition*, MIT Press.

Jackendoff, R. 1987, *Consciousness and the Computational Mind*, MIT Press.

Johnson, M. 1987, *The Body in the Mind: The bodily Basis of Meaning, Imagination and Reason*, Chicago University Press.

Lakoff, G. 1982, "Categories: An Essay in Cognitive Linguistics", *Linguistics in the Morning Calm*, The Linguistic Society of Korea (ed.), Seoul, Hanshin.

Lakoff, G. and Johnson, M. 1980, *Metaphors we Live by*, Chicago University Press.

Langacker, R. 1987, *Foundations of Cognitive Grammar, Volume 1*, Stanford University Press.

Mandler, J. 2004, *The Foundations of Mind: Origins of Conceptual Thought*, Oxford University Press.

Rosch, E. 1977, "Human Categorization", in: Warren (ed.), *Studies in Cross-linguistic Psychology*, London: Academic Press.